

كيف نعزز ديمقراطيتنا؟

رؤيا اقتصادية استراتيجية

إعداد: د. عبدالله محمد الصادق

تشهد البحرين حاليا نقلة نوعية في توجهاتها السياسية. أما ابرز هذه التوجهات السياسية فهي تحرك البلاد نحو الديمقراطية ويشكل هذا التوجه الرائد للدولة البحرينية مواكبة لما تشهده دول العالم من تحول متزايد نحو الديمقراطية. ضمن هذا السياق تبرز أسئلة عديدة حول ماذا نعني بالديمقراطية. وما علاقة الديمقراطية بالتنمية الاقتصادية؟ وهل الدخول في حقبة الديمقراطية سيؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي سريع؟ وكيف نعزز الديمقراطية في البحرين الجديدة؟

مفهوم الديمقراطية .. والمواطنة:-

في البدء لابد من القول بأن الديمقراطية – ضمن المفهوم الاستمولوجي - تعني الحكم من قبل الشعب. بمعنى آخر فإن الديمقراطية هي نظام اتخاذ القرارات في الشؤون العامة وذلك من خلال ممارسة الفرد لحقه في التصويت وبالتالي سيادة حكم الأغلبية. وتقاس الديمقراطية عادة بمؤشر الحريات السياسية والذي يعرف بحقوق المشاركة بشكل إيجابي في العملية السياسية. ويعني هذا الأمر في دولة الديمقراطية

حق كل مواطن بلغ سن الرشد في التصويت والمنافسة للترشيح للمجلس النيابي صاحب القرار الحاسم في السياسة العامة للبلاد. ويحمل التعريف لمصطلح الديمقراطية معنى ضيق حيث يركز على دور الانتخاب والنواب المنتخبين او ما يسمى بالديمقراطية التمثيلية representative democracy. ولكن الديمقراطية في الوقت الحاضر أصبحت تحمل أبعاداً جديدة أهمها ما يتعلق بمفهوم المواطنة. ويشير مفهوم المواطنة إلى أهمية تمتع المواطن بثلاثة حقوق أساسية وهي: الحقوق القانونية وتشمل المساواة بين المواطنين أمام القانون، والحقوق السياسية المتمثلة في حق كل مواطن للتصويت والترشيح، والحقوق الاجتماعية وتعني حق المواطن في الحصول على خدمة اجتماعية من المجتمع سواء على شكل ضمان اجتماعي للتقاعد والحصول على التعليم والصحة العامة بشكل مناسب. وعليه، فإن الاستحقاق في الدولة العصرية يستند على كون الفرد مواطن وليس على قدرته المالية.

الديمقراطية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي :-

يوجد هناك اعتقاد واسع بأن السياسة والاقتصاد يشكلان، في الواقع، شيئان منفصلان. فالديمقراطية أو الحريات الشخصية هي قضية سياسية. والرفاه المادي أو النمو الاقتصادي هو قضية اقتصادية. ولكن التجربة التاريخية لتطور المجتمعات البشرية تشير إلى انه من الصعب الفصل بين السياسة والاقتصاد في تطور أي مجتمع. وعليه، فإن الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريد مان يجادل - وهو على حق

في رأي الشخصي - بأن هناك علاقة وثيقة بين السياسة والاقتصاد، وبأن الحرية السياسية والاقتصادية يدعم بعضهما البعض الآخر. وعليه، فإن توسيع الحقوق السياسية أي الديمقراطية - سيعزز الحقوق الاقتصادية والتي بدورها ستخلق البيئة المناسبة للنمو الاقتصادي. فوجود التشريعات التي تحمي المال العام وتضمن الشفافية، وتسمح بحرية التعبير ستساهم في وقف هدر المال العام وتشجيع المبادرات الفردية وتعطيهم الثقة في متانة الاقتصاد وتحفز على عودة الاستثمارات المحلية وجذب المزيد من الاستثمار الإقليمي والأجنبي. ولكن الديمقراطية قد تحمل بعض الأحيان جوانب معيقة للنمو إذا لم يتم الالتفات إليها وبالتالي تجاوزها وخاصة فيما يتعلق بتقليص الحوافز تجاه الاستثمار.

وعلى الرغم من ان هناك عدم اتفاق بين الاقتصاديين حول التحديد الدقيق لشكل العلاقة بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي، إلا ان هناك اتفاقاً عاماً على ان الازدهار الاقتصادي يؤدي إلى التطلع للديمقراطية. وعلى الرغم من ان هذه الفرضية تفتقر إلى الأساس النظري الكامل إلا أن الأدلة الإحصائية تؤكدتها. ولقد حاولت دراسات عديدة اختبار هذه الفرضية سواء من خلال التحليل الإحصائي أو المقارنة الاقتصادية التاريخية للاستدلال على مدى التفاعل بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي.

ففي دراسة للاقتصادي الأمريكي روبرت بارو (Robert Barro) تشير الأدلة الإحصائية إلى ان الدول عند مستويات منخفضة من التنمية لا تستطيع المحافظة

على الديمقراطية. فعلى سبيل المثال، الحريات السياسية التي انتشرت في معظم دول أفريقيا التي استقلت في أوائل الستينات لم يكتب لها الاستمرار. وعلى العكس من ذلك، فإن الدول الأقل ديمقراطية وشهدت تنمية اقتصادية فعلية أصبحت تميل أكثر إلى الديمقراطية مثل دول كوريا، وتايوان، وأسبانيا، والبرتغال.

كيف نعزز ديمقراطيتنا؟

إن السؤال الأساسي الملح والمطروح حالياً في بلادنا هو كيف نعزز ديمقراطيتنا؟. للإجابة على هذا السؤال ينبغي أولاً أن نتجاوز وجهة النظر التي تشير إلى أهمية العامل الخارجي في فرضية الديمقراطية. بمعنى آخر، أن الديمقراطية التي تفرض من الخارج لا يمكن عادة أن يكتب لها دوام النجاح. كما ويفترض علينا ثانياً: تجاوز المقولة الشائعة بأن تعزيز الديمقراطية يتم من خلال المزيد من الديمقراطية. فعلى الرغم من ماتحملة هذه المقولة الأخيرة من رؤية صادقة ومتفائلة تجاه الطبيعة الإنسانية التي يحملها مصطلح الديمقراطية إلا أنها -أي هذه المقولة- لاتستند إلى أساس نظري واضح. فالديمقراطية لا يمكن أن تكون في أي لحظة من اللحظات عصا سحرية يمكن أن تحل جميع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها مجتمع ما. وعليه، فإن البحث في سبل تعزيز الديمقراطية ينبغي أن يرتبط بشروط تأسيس الديمقراطية وهي، في الحقيقة، شروط تعتمد على مدى تطور النمو الاقتصادي وما يتصل به من تحسن مستوى المعيشة. ويرجع تفسير هذا الأمر، في

الواقع، إلى الآثار الإيجابية التي يتركها النمو الاقتصادي وتحسن مستوى المعيشة تجاه انتشار التعليم والصحة العامة ونمو الطبقة المتوسطة التي بدورها تلعب دوراً كبيراً في إيجاد اهتمام سياسي أكبر بين المواطنين بشكل متزايد مما يخلق أساس سلوكي مناسب لممارسة الديمقراطية.

وعودة إلى سؤالنا الأساسي المطروح حول سبل تعزيز الديمقراطية، فإنه لا بد من القول بأن البيئة الديمقراطية وخاصة الديمقراطية الفتية التي يعيش أهل البحرين حالياً أروع وأبهى صورها تتسم عادة بانتعاش وظهور ضغوط شعبية متزايدة تجاه تحقيق مجموعة من المطالب الاقتصادية والاجتماعية. وعليه، فإن المهمة الأولى للدولة في العهد الديمقراطي الجديد هو التعامل بروح إيجابية عالية مع هذه المطالب خاصة وأن هذه المطالب، في رأي الشخصي، مرتبطة بتحسين مستوى المعيشة للمواطن البحريني وظلت مهمة لسنوات عديدة بسبب غياب الرؤية النظرية الاقتصادية المتكاملة لآلية عمل اقتصاد السوق ودور الدولة الاجتماعي - الاقتصادي المتعارف عليه في السوق. فمن المعروف بأن السياسة الاقتصادية في الدول الديمقراطية والمتقدمة اقتصادياً تتكون من شقين أساسيين: مجموعة من السياسات تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي، ومجموعة أخرى من السياسات تهدف إلى تخفيف حدة الفقر والعوز الاقتصادي - الاجتماعي.

ومن المفيد الإشارة إلى أن التطبيق المتوازن والمتزامن لشقي السياسة الاقتصادية المذكورة في تلك الدول أدى إلى تمتعها باستقرار اجتماعي مستديم. وبهذه المناسبة، فإنه يمكن القول، بأن وجود الديمقراطية وما يتصل بها من توفر حرية التعبير في تلك الدول ساهم بشكل كبير في التأكد من قيام الدولة بتحقيق الشق الثاني من السياسة الاقتصادية وخاصة تلك السياسة المرتبطة بالتخفيض من وطأة الفقر وتحسين مستوى المعيشة للفئات الفقيرة في البلاد.

وفي ضوء ما تقدم، فإن التحدي الأساسي المباشر والآني أمام الدولة في البحرين الديمقراطية الجديدة هو المعالجة السريعة لهذا الشق الهام من السياسة الاقتصادية ومحاولة الانتهاء من إنجازها حتى يمكن تعزيز الاستقرار المجتمعي وبالتالي ازدهار الديمقراطية واستدامتها.

أما المهمة الأساسية الثانية ضمن مسيرة تعزيز الديمقراطية في البحرين الجديدة فهي المحافظة على ديمومة النمو وخاصة أمام التحديات المستقبلية في الاقتصاد الإقليمي والعالمي. وهذا يتطلب، في رأي، تبني استراتيجية تنموية متوسطة - طويلة الأمد تهدف إلى إيجاد توليفة مناسبة من السياسات والوسائل لتحقيق الأولويات الاقتصادية. كما تهدف إلى التعرف على الاختناقات المستقبلية وإيجاد الحلول والسيناريوهات المناسبة. كما وينبغي أن يتم ذلك من خلال إعداد وثيقة اقتصادية لاستراتيجية التنمية تخضع لسلسلة من الحوارات المكثفة بين الحكومة

وممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني. وتهدف المشاركة الواسعة في صياغة استراتيجيات التنمية إلى إيجاد القناعة المجتمعية الكاملة تجاه تحقيق التنمية العادلة للمجتمع البحريني. وتشكل هذه الوثيقة الآلية المناسبة التي من خلالها يمكن مناقشة ومحاسبة كفاءة الأجهزة. فمن الصعب الحديث عن محاسبة الأجهزة التنفيذية في غياب الوثيقة الاقتصادية التي تحدد برامج عمل أجهزة ومؤسسات الدولة. كما ومن المهم بعد إنجاز هذه الوثيقة إيجاد الالتفاف الشعبي الواسع حولها وذلك حتى يتم ضمان تنفيذها. وبهذه المناسبة، يمكن القول بأن هناك حاجة إلى تحويل الالتفاف الشعبي الواسع التي تحقق في البلاد حول المبادرات والمكررات السياسية السامية لسمو أمير البلاد المفدى إلى التفاف شعبي واسع مماثل له حول الوثيقة الاقتصادية التي تحمل الملامح الأساسية للاستراتيجية الاقتصادية المستقبلية للاقتصاد الوطني.